نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني:
أول محاولة في العلوم الإنسانية؟
(الجزء الثاني)

أ. سمير أبو زيد
الجمعية الفلسفية المصرية،
مصر.

1. تطبيق المنهج العلمي لإنتاج نظرية "النظم"

بعد أن قام الشيخ عبد القاهر بفصل القضية الدينية (الإعجاز) عن القضية العقلية (النظم) ثم بفصل هذه الأخيرة عن القضية الشعورية (المجاز) أصبح مفهوم "النظم" مفهوما عقليا خالصا. وقد أكد الشيخ هذا المفهوم العقلي "للنظم" بتشبيهه بالصناعات الدقيقة التي لها قواعد ثابتة. وأصبح لازما في ظل هذا المفهوم العقلي الانطلاق من خلال استنباط عقلي صحيح للتوصل "للنظم" بصفته نظرية. وقد كان الأساس الذي انطلق منه الشيخ هو "كلام العرب" وأشعارهم، ووسيلة استنباط القواعد هي الاستقراء.

وبلغتنا المعاصرة كان كلام العرب وأشعارهم بمثابة "الوقائع الجزئية" التي سيعتمد عليها لاستنتاج القواعد الجزئية والقوانين العامة. وفي حين أن الوقائع الجزئية في العلوم الطبيعية هي وقائع مادية، فإنها تتمثل عند الشيخ في قائع إنسانية عقلية، هي استخدامات معينة للغة. فهو يرصد استخدامات معينة لنوع معين من أساليب "النظم"، الحذف مثلا، بصفتها "وقائع جزئية" تصلح لاستنتاج القاعدة العامة في الحذف. ووسيلة الاستنتاج ليست الانطباعات وإنما الاستقراء بالمعنى الكيفي وليس الكمي. ويظهر ذلك من النص التالي،

"وصح أن لا غنى بالعقل عن معرفة هذه الأمور والوقوف عليها والإحاطة بها، وأن الجهة التي منها يقف والسبب الذي به يعرف، استقراء كلام العرب والإحاطة بها، وتتبع أشعارهم والنظر فيها"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 40- 41).

ولذلك هو يدافع في مستهل المؤلف عن الشعر العربي دفاعا شديدا باعتباره الوسيلة التي يمكن من خلالها تبين فصاحة الكلام وتباينه في الفضل،

"وذاك أنا إذا كنا نعلم أن الجهة التي منها قامت الحجة بالقرآن.هي أن كان على حد من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر.وكان محالا أن يعرف كونه كذلك إلا من عرف الشعر الذي هو ديوان العرب.ثم بحث عن العلل التي بها كان التباين في الفضل

وزاد بعض الشعر على بعض، كان الصاد عن ذلك صادا عن أن تعرف حجة الله تعالى"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 8- 9).

فمن خلال فهم الشيخ لكلام العرب وأشعارهم، بصفته من كبار النحاة، ومن خلال "تكرار" الحذف في أحوال معينة يستنتج الشيخ افتراضا أن هذه الحالة بمثابة قانون عام. ثم يقوم بتطبيق هذا الفرض على عدد كبير جدا من الحالات حتى يتأكد من شمولية هذا الفرض في "كل" الحالات، أي صلاحيته ليصبح قانونا. وفي تلك العملية ينشئ علاقة "سببية" ثابتة بين الحالة المعينة والنوع المعين من "النظم" الذي يصلح فيها. فالاستقراء بهذا المعنى هو استقراءا "كيفيا"، وليس "كميا"، ويعتمد بشكل أساسي على الفهم الإنساني. فتكرار الحالات هو مبرر الاستقراء، أما القاعدة فهي قاعدة كيفية. والانتقال من الحالات الخاصة (الوقائع الجزئية) إلى الحالة العامة (القاعدة) يتم بناء على "فهم" المعنى وعلى المنطق والعقل وعرف اللغة وسياق الاستخدام.

وهذه العناصر المنهجية العلمية التي ذكرناها ليست مطروحة بصورة مباشرة في عمله "دلائل الإعجاز"، وإنما هي تأتي تارة صريحة في معرض تقدمته للنظرية والرد على اعتراضات الخصوم. وتارة أخرى تأتي متضمنة في تحليلاته المطولة لعناصر النظرية. وهو الأمر الذي اضطرنا إلى إعادة جمع الأجزاء والمقتطفات المتعلقة بالمنهج مع بعضها البعض حتى تتضح الصورة كاملة من زاوية المنهج المستخدم. وقد استخلص الشيخ من كلام العرب وأشعارهم عددا محدودا من أساليب التغيير في نظم وترتيب الألفاظ، واستنتج القواعد العامة التي تحكمها. وهذه الأساليب الأساسية هي: التقديم والتأخير والحذف وعلاقة الخبر بالجملة واستخدام الحال والفصل والوصل. ولكل نوع منها حالات جزئية لها قواعد عامة أيضا.

وفيما يلي خطوات المنهج "العلمي" عند الشيخ بناء على مقتطفات من النص نفسه.

أ. السببية كمفهوم محوري في النظم

يعتمد الشيخ عبد القاهر على "السببية الصارمة" والتي تمثل بالنسبة إليه قيمة علمية ثابتة، وليست مجرد عنصرا في استنتاج القانون العلمي. والسببية بهذا الشكل تعادل مفهوم الحتمية في العلم المعاصر، والتي تفترض "ضرورة" وحتمية "النتيجة". وفي هذا ما يؤكد أن منهج الفصل بين ما هو ديني من ناحية وما هو علمي وعقلي من ناحية أخرى هو منهج ثابت في فكر الشيخ وليس مجرد تطبيق عابر لمفهوم معين. والنصوص التي تظهر تلك السببية الصارمة في تطبيقه للقضية متعددة، ونوجز منها النصوص التالية الأكثر دلالة.

ففي معرض بيانه لضرورة معرفة "علة" ميزة بعض الكلام عن البعض الآخر وإنكاره أن يظن البعض أنه لا سبيل لمعرفة تلك العلة، بما يفهم منه أن لكل شيء سببا، يقول:

"فإن من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في قليل ما تعرف المزية فيه وكثيره، وأن ليس إلا أن تعلم أن هذا التقديم وهذا التكير أو هذا العطف أو هذا الفصل حسن، وأن له حظا من القبول، أما أن تعلم لم كان كذلك، وما السبب فمما لا سبيل إليه"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 291- 292).

وهو يؤكد أن عدم معرفة كل شيء لا يعني ترك مبدأ السببية، فيقول:

"واعلم أنه ليس إذا لم تمكن من معرفة الكل، وجب ترك النظر في الكل.وأن تعرف العلة والسبب فيما يمكنك معرفة ذلك منه وإن قل..أحرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك، وتأخذها عن الفهم والتفهم، وتعودها الكسل والهوينا"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 292).

ثم يطرح القاعدة الأساسية في نظرية النظم

"معلوم ان ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 4).

ويستخدم مفهوم السببية الصارمة والضرورية في التطبيق كما يلي:

"وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالا قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر، فلابد من أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجبه وأسباب تقتضيه، فمحال أن يكون ههنا جملة لا تصلح مع "الواو" وأخرى لا تصلح فيها "الواو" وثالثة تصلح أن يجيء فيها"بالواو" وأن تدعها فلا يجيء بها، ثم لا يكون لذلك سببا أو علة، وفي الوقوف على العلة في ذلك إشكال وغموض وذاك لأن الطريق إليه غير مسلوك، والجهة التي منها تعرف غير معروفة"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 212).

أي أنه حتى في حالة عدم معرفتنا بالعلة والسبب يجب أن لا نلجأ إلى مفاهيم "وهمية" او أن ننكر وجود العلة، ولكن يرد ذلك إلى قصور العلم حاليا وأن العلة يمكن أن تعرف في المستقبل، وهو ما يتفق مع مفهوم الحتمية العلمية بالمعنى المعاصر.

ب ـ تطبيق الاستقراء والتوصل إلى القانون العلمي

يمثل الاستقراء المفهوم المركزي في المنهج العلمي، وذلك في مقابل مفهوم الاستنباط "التصوري" الذي كان سائدا في الفكر اليوناني القديم. وهو مفهوم يعبر بصفة عامة عن استخلاص القوانين من الوقائع الجزئية عن طريق التعميم. وإذا كانت الوقائع الجزئية في العلوم الطبيعية هي نتائج التجارب والملاحظات الملموسة، فإنها تتمثل في العلوم الإنسانية في مفاهيم جزئية أو ثوابت فكرية أو معنوية أو تاريخية نابعة من الحياة الإنسانية.

1. الوقائع الجزئية

وإذا كانت نظرية "النظم" هي النظرية العامة عند الشيخ عبد القاهر، فإن اللغة العربية هي الحالة الخاصة التي يتم تطبيقها عليها. وإذا كان الشعر العربي هو المجال الإبداعي الأساسي في اللغة العربية، فإن أبيات الشعر العربي تمثل بالنسبة للشيخ الوقائع الجزئية التي يعتمد عليها لاستقراء القواعد والقوانين الأساسية لنظرية النظم وتطبيقاتها. ولذلك فهو يستهل كتابه "دلائل الإعجاز" بالدفاع عن قيمة الشعر العربي كمستودع للفصاحة والبلاغة العربية ويدافع عن الفصل بين مضمونه الأخلاقي وبين صياغته الفنية. لذلك في معرض دفاعه عن أهمية معرفة الشعر لبيان كيف يتفاضل الكلام بعضه عن بعض يهاجم إهمال البعض للشعر وسوء اعتقادهم فيه.

"لا يعلم أن ههنا دقائق وأسرارا طريق العلم بها الروية والفكر.ولما لم تعرف هذه الطائفة هذه الدقائق وهذه الخواص واللطائف.ثم عن لها بسوء الاتفاق رأي.وهو أن ساء اعتقادها في الشعر الذي هو معدنها، وعليه المعول فيها.فخيل إليها أنه ليس فيه كثير طائل.وأنه ليس بشيء تمس الحاجة إليها في صلاح دين ودنيا"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 7- 8).

2. تطبيق الاستقراء

ويلي تأسيسه لقيمة الشعر كمصدر لمعرفة الكيفية التي يتميز بها بعض الكلام على بعض طرح الآلية الأساسية لبيان هذه الكيفية، وهي الاستقراء، باعتبار أبيات الشعر، وكذلك نصوص القرآن الكريم، بمثابة الوقائع التي يتم استقراؤها،

"وصحيح أن لا غنى بالعاقل عن معرفة هذه الأمور والوقوف عليها والإحاطة بها، وأن الجهة التي منها يقف والسبب الذي يعرف، استقراء كلام العرب وتتبع أشعارهم والنظر فيها"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 40- 41).

ويعبر عن استخدامه لمفهوم الاستقراء عند تطبيق النظرية في مواضع عديدة، مثل،

"ثم اعلم إنك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب، إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناها، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 354).

ويتبين وضوح مفهوم الاستقراء عند الشيخ عبد القاهر من بيانه أن الهدف من بحث التفاصيل هو التوصل إلى القوانين العامة. فالتطبيقات الجزئية معروفة على الجملة، من خلال الذائقة اللغوية. ولكن من الضروري معرفة القوانين العامة التي تحكمها، وهو ما يتبين من النص التالي:

"واعلم أن هذه الأمور التي قصدت البحث عنها أمور كأنها معروفة مجهولة، وذلك أنها معروفة على الجملة.. ومجهولة من حيث لم يتفق فيها أوضاع تجري مجرى القوانين التي يرجع إليها، فنستخرج منها العلل في حسن ما استحسن وقبح ما استقبح، حتى تعلم علم اليقين غير الموهوم"(أسرار البلاغة: 260.).

ويوضح أن المعرفة التفصيلية المرتبطة باستنتاج القوانين لها أهمية كبيرة، فيقول،

"اعلم أن معرفة الشيء من طريق الجملة غير معرفته من طريق التفصيل، فنحن وإن كنا لا يشكل علينا الفرق بين التشبيه الغريب وغير الغريب، إذا سمعنا بهما، فإن لوضع القوانين وبيان التقسيم في كل شيء، وتهيئة العبارة في الفروق، فائدة لا ينكرها المميز، ولا يخفى أن ذلك أتم للغرض وأشفى للنفس"(أسرار البلاغة: 157.).

وعملية الاستقراء هي السمة الجوهرية التي تميز الخطوات التي يطرح من خلالها الشيخ القواعد المختلفة، وتمثل بذلك جزءا كبيرا من مادة الكتاب. ويمكن الرجوع إلى الكتاب نفسه لمتابعة عملية الاستقراء. ونورد هنا مثالا تفصيليا واحدا رغم ضيق الحيز المتاح، وذلك لمركزية دعوى عملية الاستقراء في هذا البحث.

ففي معرض معالجته لتأثير أسلوب التقديم والتأخير في "النظم"، في الجزء الخاص بالاستفهام، يوضح،

"واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل، أعني أن تقديم اسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل، فإذا قلت "أزيد تضرب؟"، كنت قد أنكرت أن يكون "زيد" بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه، ومن أجل ذلك قدم "غير" في قوله تعالى: "قل أغير اللّه أتخذ وليا) (الأنعام: 14)، وقوله عز وجل: (قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب اللّه أو أتتكم الساعة أغير اللّه تدعون)(الأنعام: 40)، .وكذلك الحكم في قوله تعالى: (فقالوا أبشرا منا واحدا نتبعه) (القمر:24)، .فهذا هو القول في الضرب الأول، وهو أن يكون "يفعل" بعد الهمزة لفعل لم يكن"(أسرار البلاغة: 121).

فالأمثلة الثلاثة من القرآن الكريم، إضافة إلى المثال الأصلي الذي يدل على الاستخدام الطبيعي للغة، هي الوقائع الجزئية. والقاعدة التي استنتجها الشيخ هي ناتج الاستقراء من هذه الأمثلة المطروحة، بخلاف أمثلة عديدة غيرها يعرفها الشيخ بصفته من كبار النحاة. وتسجيل الشيخ لهذه الأمثلة، وقد كان يمكنه الاعتماد فقط على المثال الأصلي الذي طرحه، مقصود للكشف عن عملية الاستقراء وبيان صحتها. وهذا يماثل ما نقوم به اليوم في البحث العلمي من عرض تفصيلي للنتائج التجريبية وعملية الاستقراء حتى يشارك المجتمع العلمي في التحقق من صحتها.

3. اختبار الفروض والقواعد التي تم استقراؤها

"دلائل الإعجاز" هو مؤلف ليس صغيرا ومع ذلك لا تمثل القضايا المنهجية فيه أكثر من ربع حجم المؤلف. أما باقي المؤلف فموضوعه الأمثلة التي تمثل مادة الاستقراء، واختبار الفروض التي تم استقراؤها من التطبيقات العديدة في الشعر العربي والآيات القرآنية للأساليب المختلفة لنظم الألفاظ. واختبار الفرض عند الشيخ معناه تحليل عدد كبير من الأبيات الشعرية والآيات القرآنية المختلفة بصفتها نماذج لغوية لتأكيد القاعدة المعينة التي تم استنتاجها. وهذا يستلزم التحليل اللغوي الدقيق لهذه النماذج لبيان كيف تتفق القاعدة مع التطبيق في هذه الحالات المختلفة العديدة. ولا يكتفي الشيخ بالتحليل الذي يهدف لإثبات اتفاق القاعدة مع تلك الحالات، وإنما أيضا يقوم بتحليل نماذج لغوية عديدة يبين فيها الاستخدام الخاطئ لهذه القواعد.

وسنضرب هنا أيضا مثالا واحدا لبيان عملية اختبار الفرض، والتي تشغل جزءا كبيرا من المؤلف. ففي معرض استكماله لقواعد التقديم والتأخير يعرض هذه القواعد في حالة "الخبر المثبت". فيطرح أولا القاعدة ويشرحها (ص128)، ثم يضرب مثالا لها في الشعر ويشرحه (ص129)، ثم يضرب مثالا آخر ويشرحه (ص130)، ثم يحقق القاعدة في مثال آخر (نفس الصفحة)، ثم يحققه في مثال آخر (ص131). ثم ينتقل من الشعر إلى آيات القرآن الكريم لنفس الهدف وهو تحقيق القاعدة، فيضرب مثالين من سورتي الفرقان والمائدة (ص131). ويؤكد القاعدة أيضا من خلال الاستشهاد بما ذكره "صاحب الكتاب"، ويقصد سيبويه على الأغلب (نفس الصفحة). ثم يناقش تساؤلا مفترضا عن القاعدة بهدف تحقيقها أيضا ويرد على هذا التساؤل ثم يضرب مثالا آخر من سورة الحج، وكذلك سورة المؤمنون (ص132- 133). ويسترسل في شرح الميزة التي تترتب على تلك القاعدة "تقديم الخبر"، وفي التدليل عليها من اللغة العادية ومن آيات القرآن (ص134 إلى ص140). وفي النهاية يصل إلى أن القاعدة قد تحققت، أو اختبرت، فيقررها كما يلي،

"واعلم أن معك دستورا له فيه، إن تأملت، غنى عن كل سواه، وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 140).

وكان من نتيجة الالتزام باختبار الفروض مرات عديدة، وهو التطبيق الصحيح لاختبار الفرض العلمي، أن تضخم الكتاب وزاد حجم المادة المرتبطة بالجانب التطبيقي كثيرا على حجم المادة المرتبطة بالجانب المنهجي. فكان أن اشتهر الكتاب باعتباره كتابا في البلاغة وفي إثبات الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، أكثر منه كتابا يقدم

نظرية علمية بالمعنى الدقيق. ثم لاحقا اشتهر الكتاب باعتباره كتابا في النقد الأدبي، وبأنه يحتوي على نظرات في أصول ظاهرة اللغة على العموم. ولم يكن كل ذلك سوى ناتج جانبي لخطوة أساسية في منهج الشيخ عبد القاهر العلمي، وهي خطوة اختبار وتأكيد الفرض العلمي.

4. التوصل إلى القوانين العامة

وينتهي الشيخ عبد القاهر إلى أن القوانين والأصول التي استنتجها من شعر العرب ومن آيات القرآن قوانين ضرورية يجب استخدامها عند محاولة بيان ميزة كلام عن كلام،

"فقد بان وظهر أن المتعاطي القول في "النظم"، والزاعم أنه يحاول بيان المزية فيه، وهو لا يعرض فيما يعيده ويبديه للقوانين والأصول التي قدمنا ذكرها، ولا يسلك إليه المسالك التي نهجناها، في عمياء من أمره وفي غرور من نفسه، وفي خداع من الأماني والأضاليل"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 392).

و يستخدم الشيخ عبد القاهر هذا الأسلوب (الاستقراء) في استنتاج القوانين والقواعد والأصول في كافة أبواب كتابه، دلائل الإعجاز. ومن ذلك قوله،

"وإذ قد عرفت هذه الأصول والقوانين في شأن فصل الجمل ووصلها، فاعلم أنا قد حصلنا من ذلك أن الجمل على ثلاثة أضرب"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 243).

ويبين الشيخ عبد القاهر مبدأ أساسيا وهو شمولية القوانين العلمية لكل القضايا المتماثلة، وفي كل حال، وأنه لا يصح تطبيقها في بعض الأحوال وتجاهلها في أحوال أخرى، وذلك كما يتبين في النص التالي:

واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه. ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة من التأخير، فقد وجب أن تكون تلك القضية في كل شيء وفي كل حال"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 110).

والخلاصة أن الشيخ عبد القاهر يستخدم مفهوم الاستقراء ومفهوم القوانين العلمية بمنتهي الوضوح. فهو يستقرئ تطبيقات الشعر العربي بغرض استخلاص القوانين الكلية لكل قسم من أقسام نظرية النظم. ثم يعتمد على مفهوم شمولية وضرورية القوانين المستنتجة في تطبيقها لشرح مواطن الجودة والضعف في أمثلة أخرى من الشعر العربي.

2ـ التحليل العلمي للنماذج اللغوية

يعتمد تطبيق المنهج العلمي في العلوم الإنسانية على الفهم الإنساني للوقائع الجزئية ولعلاقتها بالسياق العام للوقائع، وعلى القدرة على إنشاء علاقة منطقية بينها وبين القواعد العامة التي تحكمها. ولذلك خلافا للعلوم الطبيعية، تعتمد هذه العلوم بشكل أساسي على العقلانية والمنطقية في تحليل الوقائع والقوانين المرتبطة بتطبيق المنهج العلمي.

ويظهر هذا الأسلوب بوضوح عند الشيخ عبد القاهر حيث يرتكز على مفهوم واضح "للعقلانية" و"المنطقية" في التحليل. فهو يوضح أن الغرض من "نظم" الكلام هو أن يتفق مع "العقل" على وجه التحديد، وليس مع الإحساس الفني مثلا، أو مع الخيال في التعبير. والأمثلة عديدة، منها ما يلي:

"والفائدة في معرفة هذا الفرق أنك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 49- 50).

كما أن الإنسان العاقل هو الذي يختار طريق العلم ولا يعرض عن الحجة الصحيحة،

"وكان العاقل جديرا أن لا يرضى من نفسه بأن يجد فيه سبيلا إلى مزية علم، وفضل استبانة وتلخيص حجة، وتحرير ميل، ثم يعرض عن ذلك صفحا ويطوي دونه كشحا"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 80- 81).

وهو يقوم بتحليل الأمثلة الشعرية والآيات القرآنية بناء على أسس عقلية،

"أن كل عاقل إذا رجع إلى نفسه أن إثبات الصفة بإثبات دليلها، وإيجابها بما هو شاهد في وجودها، آكد وأبلغ في الدعوى من أن تجيء إليها فتثبتها هكذا ساذجا غفلا"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 72).

وهو الأمر الذي ينطبق على كل تحليلاته في كتابه دلائل الإعجاز.

وكما ارتكز فكر الشيخ عبد القاهر على "العقلانية" فهو يرتكز أيضا على الأسلوب المنطقي سواء في الفكر بصفة عامة أو في التقسيمات المنطقية لجزئيات نظرية النظم.

ففي النص التالي يبين أسلوبه في تأسيس القضية ووضع القواعد لها تمهيدا لحل المشكلات بأسلوب القياس المنطقي،

"واعلم أني ذكرت لك في تمثيل هذه الأصول الواضح الظاهر..ولم أذكر ما يدق ويغمض ويلطف ويغرب..لأن القصد إذا كان لتمهيد الأساس ووضع قواعد القياس كان الأولى أن يعمد إلى ما هو أظهر وأجلى من الأمثلة..حتى إذا تمهدت القواعد.أخذ حينئذ في

تتبع ما أخذ عنه القرائح وعمد إلى حل المشكلات ثقة بأن هيئت المفاتيح"(أسرار البلاغة: 88- 89).

وهو يؤسس معاني الكلام على "القضية الحملية"، موضوع ومحمول وعلاقة حمل، ونفي وإثبات، كما يوضح النص التالي،

"اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل الأول هو الخبر. وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى "إثبات و"نفي". و"الإثبات" يقتضي مثبتا ومثبتا له، و"النفي" يقتضي منفيا ومنفيا عنه"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 526- 527).

وهو كذلك يطبق مفاهيم السور والاستغراق كما يلي،

"تفسير هذا أنا وإن قلنا إن الألف واللام في قولك "أنت الشجاع" للجنس، كما في قولهم "الشجاع موقى".فإن الفرق بينهما عظيم.وذلك أن المعنى في قولك "الشجاع موقى"..أنك تجعل الوقاية تستغرق الجنس وتشمله.وأما قولك "أنت الشجاع" فلا معنى فيه للاستغراق"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 196).

وفي موضع آخر يبين الفرق بين القضية الكلية المنفية والقضية الجزئية المنفية،

"واعلم أنك إذا أدخلت "كلا" في حيز النفي، وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا، فالمعنى على نفي الشمول، دون نفي الفعل والوصف نفسه.وإذا أخرجت "كلا" من حيز النفي، ولم تدخل فيه، لا لفظا ولا تقديرا، كان المعنى على أنك تتبعت الجملة فنفيت الفعل والوصف عنها واحدا واحدا"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 284- 285).

وبنفس الأسلوب نجد استخدام الأسلوب المنطقي في التقسيم وفي بيان علاقة الجملة الخبرية بالجملة المنطقية ومفهوم الجنس والنوع والصفة والحد والتفرقة "بالصلة" والتفرقة "بالصفة"..الخ(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: في استخداماته للأسلوب المنطقي انظر الصفحات 177،176،65،144،194،193،527،29،279، 337،180 من دلائل الإعجاز.).

وتمثل تلك العناصر السابق استعراضها، والمتمثلة في ضرورة التشكك ونقد الفكر السابق وتحديد المعاني وموضوعيتها واستخدام أسلوب الاستقراء وطرح الفرض العلمي واختباره واستنتاج القوانين التي تحكم التعبير الصحيح والاعتماد على العقلانية والأسلوب المنطقي. تمثل هذه السمات في مجموعها أسس الفكر العلمي عند الشيخ عبد القاهر والتي انتجت نظريته في "النظم". وهي عناصر متطابقة مع عناصر العلم بمعناه الحديث وتطبيقات منهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية.

3- عالمية مفهوم النظم

يدرك الشيخ بوضوح أن اللغة ظاهرة عالمية لها مبادئ عامة تخص كل اللغات، ولها مواضعات خاصة باللغات المختلفة. ولذلك فهو يعبر عن مفهوم الإخبار بصورة القضية الحملية والتي هي في الأساس منطقية، أي عالمية ولا تختص بلغة معينة دون أخرى. كذلك يعبر عن اتفاقية العلاقة بين اللفظ والمعنى لإبراز نفس المفهوم.

ومفهوم النظم عند الشيخ عبد القاهر يعتمد بشكل أساسي على مفهومه للارتباط بين اللفظ والمعنى والأسبقية المنطقية للمعنى على اللفظ. فاللفظ ليس سوى مجرد علامة اعتباطية توقيفية مهمتها هي استدعاء المعنى في الذهن. ولذلك النظم، هو في الحقيقة، نظم للمعاني التي ترمز إليها الألفاظ.

ويترتب على ذلك أنه ليس مهما أن يكون اللفظ منتميا إلى لغة معينة، أو أن اللغة المعينة تستخدم لفظا معينا بدلا من آخر للدلالة على معنى معين. ففي نهاية الأمر "النظم" ليس نظما للألفاظ وإنما نظما للمعاني المرتبطة بهذه الألفاظ. وناتج "النظم" ليس مجرد مجموع الألفاظ وإنما معنى كلي نتج عن العلاقات بين معاني الألفاظ. كما أنه ليس مهما أن تكون قواعد النحو التي تربط الألفاظ منتمية إلى لغة معينة، وإنما المهم أن تكون هذه القواعد مؤدية إلى معان معينة، مثل الإخبار أو الوصف أو الفعل..الخ.

وعلى هذا الأساس يعد مفهوم الارتباط بين اللفظ والمعنى والأولوية المنطقية للمعنى على اللفظ هو المفهوم المركزي لنظريته. وهو مفهوم يترتب عليه أن الألفاظ ذاتها كرموز منطوقة، والعلاقات بين الألفاظ، كعلاقات نحوية، ليست بذاتها مؤدية إلى النظم. وإنما ما يؤدي إلى النظم هو ترتيب المعاني وصياغتها في ذهن المتكلم، مثلما يصوغ الفنان الأصباغ والصائغ قطع الذهب والفضة. لذلك يفرد الشيخ جزءا غير قليل من كتابه "دلائل الإعجاز"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: يفرد الشيخ لهذه القضية الصفحات 49- 65، والصفحات 249- 261، والصفحات 359- 476 من المؤلف. و المراجع لهذه المناقشات سوف يجد بما لا يدع مجالا للشك أن الشيخ لا يتحدث عن اللغة العربية بذاتها، وإنما عن اللغة على العموم، خاصة وأنه لم يستخدم نهائيا تعبير "اللغة العربية" عند مناقشته لقضية العلاقة بين اللفظ والمعنى أو للنظم على العموم.) لإثبات هذا التصور بصورة تؤكد أن مفهومه للغة في "النظم" هو مفهوم عام. من ذلك،

"و "النظم والترتيب" في الكلام كما بينا، عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها، وهو بما يصنع في سبيل من يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخي فيها ترتيبا يحدث عنه ضروب من النقش والوشي"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 359)،

ويوضح أن النظم ليس مرتبطا باللغة لأنه ليس مرتبطا باللفظ،

"اعلم إنا إذا أضفنا الشعر، أو غير الشعر، من ضروب الكلام إلى قائله لم تكن إضافتنا له من حيث هو كلم وأوضاع لغة، ولكن من حيث توخي فيها "النظم" الذي بينا أنه عبارة عن توخي معاني النحو في معاني الكلم"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 362)

والتفاضل هو في النظم، وليس في الإعراب الذي هو التعبير عن قواعد النحو،

"ومن العجب أنا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه محالا، لأنه لا يتصور أن يكون للرفع والنصب في كلام مزية عليهما في كلام آخر، وإنما الذي يتصور أن يكون ههنا كلامان قد وقع في إعرابهما خلل، ثم كان أحدهما أكثر صوابا من الأخر، وكلامان قد استمر أحدهما على الصواب ولم يستمر الآخر، ولا يكون هذا تفاضلا في الإعراب، ولكن تركا له في شيء واستعمالا له في آخر، فاعرف ذلك"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 399)

والفصاحة هي للمتكلم وليس لواضع اللغة، والقضية هنا تخص أي لغة على العموم،

"أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة. وإذا كان كذلك فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو له في اللغة، حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئا أصلا، ولا أن يحدث فيه وصفا، كيف؟ وهو إن فعل ذلك افسد على نفسه وأبطل أن يكون متكلما، لأنه لا يكون متكلما حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت عليه"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 401).

والمعاني مودعة في الألفاظ حسب إرادة واضع اللغة، واللغة هي على العموم أيضا،

"أن العاقل إذا نظر علم علم ضرورة أنه لا سبيل له إلى أن يكثر معاني الألفاظ أو يقللها، لأن المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغير على الجملة عما أراده واضع اللغة"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 464).

وكذلك أن الفصاحة تكون في المعاني وليس في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسان، وهو ما يعني أن استخدام لغة معينة ليس مهما بالنسبة لمفهومه للفصاحة،

"وكيف لا يكون في إسار الأخذة ومحولا بينه وبين الفكرة من يسلم أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات، وأنها إنما تكون فيها إذا ضم بعضها إلى بعض، ثم لا يعلم أن ذلك يقتضي أن تكون وصفا لها، من أجل معانيها لا من أجل نفسها، ومن حيث هي ألفاظ ونطق لسان؟"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 466).

ويظهر بشكل أكثر وضوحا مفهومه لعمومية وعالمية اللغة في النص التالي، في معرض حديثه عن "المفيد" من الاستعارة، حيث يقرر بأن القول بأن تركيب الكلام من الاسمين أو الاسم والفعل يختص بلغة العرب فقط هو قول فاسد،

"وليس كذلك "المفيد" لمن الاستعارة؛ فإن الكثير منه شرك في عداد ما يشترك فيه أجيال الناس، ويجري به العرف في جميع اللغات.فلا يمكن أن يدعي أنا إذا استعملنا هذا النحو من الاستعارة، فقد عمدنا إلى طريقة في المعقولات لا يعرفها غير العرب، أو لم تتفق لمن سواهم، لأن ذلك بمنزلة أن تقول إن تركيب الكلام من الاسمين، أو من الفعل والاسم، يختص بلغة العرب.وذلك مما لا يخفى فساده"(أسرار البلاغة: 34)

فمفهوم عمومية وعالمية ظاهرة اللغة كان مفهوما واضحا تماما بالنسبة للشيخ وكان مفهوما جوهريا في نظريته في النظم. وهو ما يؤدي بشكل مباشر إلى أن تكون نظرية النظم نظرية عالمية تخص الإنسان بما هو إنسان ولا ترتبط بلغة معينة ولا بحضارة معينة ولا بخصوصيات مجتمعية معينة. وانطلاقا من مفهوم عالمية النظم، نستعرض في الجزء التالي من البحث عناصر نظرية النظم كما قررها الشيخ عبد القاهر.

4.نظرية النظم

من المعروف أن علم البلاغة بعد أن وضع السكاكي (أبو يعقوب المتوفى عام 626ه) كتابه "مفتاح العلوم" وبعد وضع القزويني (محمد القاضي المتوفى عام 666ه) كتابيه "تلخيص المفتاح" و"الإيضاح في علوم البلاغة"، قد استقر تقسيمه إلى علوم ثلاثة، علم "المعاني"، وعلم "البيان"، وعلم "البديع"(سعد سليمان حمودة، 2002: 208). كما يتفق القدماء والمحدثون على أن الشيخ عبد القاهر يعتبر أول من ميز تمييزا واضحا بين علمي "المعاني" و"البيان" وإن لم يعطهما هذا الاسم. فقد اختص كتابه "دلائل الإعجاز" بتأسيس علم "المعاني" كما اختص كتابه "أسرار البلاغة" بقضايا علم البيان. وقد اعتبرت نظريته في "النظم" بما احتوت عليه من تنظير للفكر السابق عليه ومن إضافات إبداعية بمثابة تأسيس لعلم "المعاني"(أسرار البلاغة: 146).

وقد أدرك الشيخ عبد القاهر أن علم البلاغة على وجه العموم ومفهوم "النظم" والتعبير عن المعاني على وجه الخصوص كان غير واضح المصطلحات أو الموضوع أو النظرية أو المنهج. وقد عبر الشيخ عن ذلك في مواضع متعددة من كتابه "دلائل الإعجاز". فهو يعبر عن غموض مفاهيم علم الفصاحة كما يلي،

"واعلم أنك لا ترى في الدنيا علما قد جرى الأمر فيه بديئا وأخيرا على ما جرى عليه في علم الفصاحة والبيان، أما البديء فهو أنك لا ترى نوعا من أنواع العلوم إلا وإذا تأملت كلام الأولين الذين علموا الناس، وجدت العبارة فيه أكثر من الإشارة، والتصريح أكثر من التلويح. والأمر في علم الفصاحة بالضد من هذا، فإنك إذا قرأت ما قاله العلماء فيه، وجدت جله أو كله رمزا ووحيا وكناية وتعريضا.وأما الأخير فهو أنا لم نر من العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلاما للأولين ويتدارسوه،

ويكلم به بعضهم بعضا، من غير أن يعرفوا له معنى، ويقفوا منه على غرض صحيح.فإنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظا للقدماء وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلا، أو يستطيعوا إن يسألوا عنها أن يذكروا لها تفسيرا يصح"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 455).

وهو قد كان مدركا أنه يحاول أن يخرج علما من حالة الخلط وعدم الوضوح إلى حالة التدقيق والتحديد ومن حالة الإشارة إلى حالة العبارة ومن حالة التلويح إلى حالة التصريح. فالقول بالنظم كمفهوم عام "مجمل" كان موجودا قبل الشيخ عبد القاهر، ولكن لم يكن هناك نظرية واضحة في النظم. فلم يكن أي ممن سبقه من أعلام اللغة قادرين على إعطاء تقديم تفسير واضح وتفصيلي للنظم ومبادئ عامة يمكن الاعتماد عليها لتفسير لماذا يكون كلاما معينا كلاما جيدا في "نظمه"، وآخر غير جيد في "نظمه".

وعلى الرغم من أن بعض القواعد التي عرضها الشيخ يعد استمرارا من أعمال سابقة عليه، إلا أن الصورة العامة لقواعد النظم كما طرحها الشيخ تمثل إبداعا جديدا للشيخ عبد القاهر. ولذلك سيطرت نظريته هذه على البلاغة العربية بعد الشيخ وظلت محتفظة بأهميتها العلمية حتى يومنا هذا.

مفهوم النظم

من خلال جمع النصوص الخاصة بشرح هذا المفهوم في عمله الأساسي "دلائل الإعجاز" يتمثل مفهوم نظرية "النظم" عند الشيخ عبد القاهر في التعريف التالي،

"النظم" هو "الصياغة اللغوية" التي يعبر بها المتكلم (المرسل) عن غرض محدد في التعبير باستخدام قواعد وأصول النحو وحسب قواعد المنطق والعقل وحسب العرف السائد في اللغة وحسب سياق الحال عند الاستخدام وعلى أن يكون للعلاقات بين الألفاظ أسباب محددة مرتبطة بالعناصر السابقة "

وهو مفهوم يرتكز على العناصر التالية:

1- المركز الدلالي في النص هو المتكلم، والمعيار لجودة التعبير هو إجادة التعبير عن غرض المتكلم بأفضل صياغة ممكنة.

2- تقدير جودة الصياغة اللغوية لا يرجع إلى الإحساس أو الشعور الفني ولكن يرجع إلى أسباب يمكن تحديدها بتتبع القوانين التي ترتكز عليها النظرية.

3- هناك إمكانية للتعقيد اللغوي غير محدودة ناتجة عن تركيب قواعد النحو مع قواعد المنطق مع أساليب العرف السائد في اللغة مع سياق الحال مع الغرض.

4- جودة الصياغة ترجع إلى العلاقات بين الألفاظ لا إلى الألفاظ في ذاتها.

5- تعبر الصياغة عن معنى محدد غير ملتبس، ويمثل عدم التحديد والالتباس في المعنى نوعا من الصياغة غير الجيدة أو النظم غير الجيد.

6- هناك خمسة أنواع أساسية من التغيير في نظم الألفاظ تدخل في صياغة "النظم" مع الالتزام بقواعد النحو: التقديم والتأخير – الحذف – علاقة الخبر بالجملة – استخدام الحال – الفصل والوصل.

7- يمثل المجاز اللغوي عنصرا إضافيا إلى جوار النظم، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الاستعارة – الكناية – التمثيل.

وفيما يلي بيان للمقتطفات التي تعبر عن عناصر نظرية النظم:

1- النظم بصفته علاقات سببية بين الألفاظ"معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"(المدخل إلى "دلائل الإعجاز"، : 4).

2- النظم بصفته علاقات نحوية

"اعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها" (المدخل إلى "دلائل الإعجاز": 81).

3- النظم بصفته معبرا عن غرض أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه

"لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها..إن قولنا "المعنى" في مثل هذا يراد به الغرض، والذي أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه"(المدخل إلى "دلائل الإعجاز": 258).

4- النظم بصفته علاقات بين الألفاظ

"وجملة الأمر أنا لا نوجب "الفصاحة" للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقا معناها بمعنى ما يليها"(المدخل إلى "دلائل الإعجاز": 402).

5- النظم مرتبطا بسياق الحال

"وإذ قد عرفت هذه الجملة، فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية..وقسم ثان: وهو أن يكون له مفعول مقصود معلوم، إلا أنه يحذف لدليل الحال عليه"(المدخل إلى "دلائل الإعجاز": 154- 155)، وأيضا

"وكذلك إن قلت "رجل طويل جاءني" لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير، أو نزلته منزلة من ظن ذلك"(المدخل إلى "دلائل الإعجاز": 143).

6- النظم مرتبطا بالعرف والعادة في اللغة

"واعلم أن مما اتفق عليه العقلاء، أن التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني..كساها أبهة وكسبها منقبة..فإن كان مدحا كان أبهى وأفخم..وإن كان ذما كان أوجع وميسمه الذع"(أسرار البلاغة: 115)، وكذلك، "ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحال والصفة، كان من مقتضى القياس وموجب العرف والعادة، أن يفعل ما ذكرنا أو أن لايفعل"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 139).

7- النظم كعلاقات عقلية بين الألفاظ

"والفائدة في معرفة هذا الفرق، أنك إذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 49- 50).

8- النظم كعلاقات منطقية بين الألفاظ

أ- في مفهوم الجنس النوع

"وههنا أصل يجب أن تحكمه، وهو أن من شأن الأجناس كلها إذا وصفت، أن تتنوع بالصفة..أنواعا مختلفة يعد كل شيء منها شيئا على حده..وما شاكل ذلك انقسم الجنس منها أنساقا وصار أنواعا"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 192).

ب- في نفي القضية الجزئية

"وإذ قد عرفت ذلك، فههنا أصل، وهو أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصا"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 279).

وذلك بالإضافة لنصوص عديدة في تطبيق النظرية على الشعر العربي تعبر عن الصفة المنطقية لطبيعة النظم.

9- تميز مستويات جودة النظم بدون حدود للتمييز

"واعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك، في توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا..وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره، وقانون يحيطه، فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة"(الشيخ عبد القاهر الجرجاني، 2000: 93).

وبهذا المفهوم يكون علم "النظم" موضوعا إنسانيا عاما غير مرتبط بالاعتقاد الديني لجماعة إنسانية معينة أو حتى بتطبيقات لغة محددة. فتعريف النظم على أنه صياغة لغوية تعتمد على قواعد النحو والمنطق والعقل والعرف السائد في اللغة وسياق الحال وعلى علاقات سببية بين الألفاظ هو تعريف عام يصلح لكل لغة إنسانية. فالحذف والتقديم

والتأخير والفصل والوصل والحال وعلاقة الخبر بالجملة هي علاقات لغوية عامة توجد في أي لغة، ويمكن لأي دارس أن يستقرئ قواعد استخدامها من اللغة المحددة محل البحث.

كما أن "النظم" بهذا المعنى هو جزء من علم "اللغة"، و"علم اللغة" هو علم إنساني، ولذا فإن علم "النظم" هو علم من العلوم الإنسانية بالمعنى العام. وباعتبار أسلوب تناوله العقلي السببي، أي منهجه العلمي الاستقرائي، يعد علم "النظم" عند الشيخ عبد القاهر علما منتميا للعلوم الإنسانية بالمعنى الحديث. أي بحسب مفهوم العلوم الإنسانية في الفترة ما بين بدايات القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، حيث اعتمد هذا المفهوم على العلاقات السببية الحتمية بين الوقائع. وهو الأمر الذي تغير بشكل جذري مع دخول الإنسانية في النصف الثاني من القرن العشرين وظهور التصورات اللاحتمية للعلم.

ثالثا: نظرية النظم في الفكر العربي

بنهاية التحليل السابق لمنهج الشيخ عبد القاهر الذي تمكن بواسطته من إنتاج نظريته في النظم نكون قد كشفنا موضوعيا ومن خلال النص نفسه عن عناصر هذا المنهج والتي تتطابق مع المنهج العلمي في العلوم الإنسانية بالمعنى الحديث. وإذا بحثنا مسار ظهور نظرية النظم، وعلاقتها بقضية الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، في البلاغة العربية قبل أعمال الشيخ، سنجد أن هذا المسار يتسق مع هذا التصور عن عمل الشيخ عبد القاهر.

فقد كثر الحديث عن النظم ومفهومه في البلاغة العربية قبل الشيخ عبد القاهر، وظهرت تصورات تعتمد على الأحكام العامة لا تتسم بوضع قواعد علمية للنظم. وتمثل ذلك في عدم الفصل بين علمي المعاني والبيان قبل عمل الشيخ، وهو ما يعني اختلاط المفهوم الموضوعي للنظم مع المفهوم الخيالي أو التعبيرى للغة. أما فيما بعد أعمال الشيخ فقد بدأ علم النظم في الاستقرار في البلاغة العربية باعتباره علما مستقلا تحت اسم علم "المعاني". وانتهت بشكل تام مشكلة الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم على ما انتهي إليه الشيخ. وبدأت الأعمال اللغوية فيما بعد تتجه إلى التصنيف العلمي ووضع القواعد العامة للعلم بناء على الأعمال السابقة. وظهرت أعمال تلخص كتابات الشيخ عبد القاهر، ثم أعمال تلخص هذه الملخصات.

وهذا كله يتسق تماما مع الحكم على عمل الشيخ عبد القاهر في "دلائل الإعجاز" بأنه كان متميزا ومختلفا بشكل نوعي عن علم البلاغة السابق عليه، ومؤسسا لهذا العلم في المرحلة اللاحقة عليه. ولأن المنهج الذي اتبعه في فصل القضية الدينية "الإعجاز" في مؤلف مستقل هو "الرسالة الشافية"، عن القضية العقلية "النظم" في مؤلف آخر هو "دلائل الإعجاز" كان شيئا غير مألوفا بالنسبة لعصره فلم يلفت نظر معاصريه. كما أن

استخدام المنهج العلمي وإن كان مألوفا باعتبار تطبيقاته في العلوم الطبيعية وعلم أصول الفقه، إلا أنه لم يكن مألوفا أن ينشأ علم في إطار الحضارة الإسلامية يكون علما للإنسان بما هو إنسان وليس مرتبطا بالمسلمين أو العرب فقط. لذلك لم يلفت انتباه معاصريه أن ما يقدمه الشيخ هو شيء لم يكن له سابقة وأنه متقدم على عصره.

أما بالنسبة للمفكرين العرب والمسلمين المعاصرين فهناك عدة أسباب أدت إلى عدم تقدير منهج الشيخ عبد القاهر في معالجة قضية الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم كقضية دينية، ومنهجه العلمي في معالجة مفهوم النظم باعتباره علما إنسانيا بالمعنى العام.

فهناك سبب أساسي لهذا الموقف نشأت عنه أسباب فرعية. وهو أن العالم العربي والإسلامي قد بدأ نهضته الفكرية الحديثة في عهد قريب جدا، وهو منتصف القرن التاسع عشر الميلادي تقريبا. ولم يبدأ العرب والمسلمون في تحقيق تراثهم بأنفسهم إلا منذ منتصف القرن العشرين تقريبا. وفيما قبل ذلك لم تكن معرفتهم بتراثهم إلا من خلال ما يقوم به المحققون المستشرقون من أعمال. ومن خلال هذه الأعمال، على سبيل المثال، تعرف المسلمون على الأهمية الفكرية لأعمال مفكرين عديدين منهم ابن خلدون نفسه، وأعادوا اكتشاف آخرين منهم ابن رشد وابن عربي.

فهذا السبب، وهو حداثة النهضة العربية والإسلامية، قد أدى إلى أننا لم نزل في بدايات تحقيقنا لتراثنا القديم للكشف عنه ووضعه في المكان الذي يستحقه في تاريخ الفكر الإنساني. وهناك أمثلة عديدة تبين قيمة هذا الدور في فكر النهضة العربية المعاصر. من ذلك مثلا الكشف عن أعمال ابن الشاطر في الفلك وعمر الخيام في الرياضيات وعن أعمال علماء طبيعيين عديدين عرب أو مسلمين وعن العلاقة بين أعمالهم وبين انتقال العلوم الطبيعية إلى أوروبا. ومن ذلك أيضا الكشف عن استخدام المسلمين للمنهج العلمي بمعناه الحديث، كما ذكرنا سابقا (ومن ذلك الإسهامات الهامة لأعمال رشدي راشد في تاريخ العلوم العربية والمقيم في فرنسا منذ عام 1956، والذي حاول أن يكشف عن القيمة الحقيقية للعلوم العربية في إطار تصور إنساني عام لتاريخ العلوم، انظر، غالي، وائل، 2005).

ولأننا لم نصل بعد إلى مرحلة الانتهاء من تحقيقنا لتراثنا القديم كان من الطبيعي أن نعتمد في المرحلة الحالية على الأعمال الاستشراقية. ولأن قضية الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم هي قضية تتسم بالخصوصية الشديدة، باعتبارها قضية دينية. لذلك لم يهتم المستشرقون بمعالجة الشيخ عبد القاهر لهذه القضية، واعتبر أن قيمته الأساسية تتمثل في تطور علم البلاغة العربية، وليست في منهجه العلمي.

لهذين السببين الأساسيين، لتأخر بداية دراستنا لتراثنا وللاعتماد على المستشرقين، تابع المفكرون العرب المعاصرون نفس الصورة التي وصلتنا عن الشيخ عبد القاهر، وهي إنجازاته في البلاغة العربية. ثم لاحقا نتيجة لتزايد الأعمال التي تدرس أعماله ظهر تقدير لفكر الشيخ عبد القاهر في مجال آخر هو أصول ظاهرة اللغة، أو بلغتنا المعاصرة، فلسفة اللغة. فقد رأي العديد من المفكرين واللغويين المعاصرين أن عبد القاهر له آراء في ظاهرة اللغة، بصفة عامة، ترقى إلى ما وصلت إليه فلسفة اللغة في بدايات القرن العشرين. وهو حكم يقترب مما وصلنا إليه في هذا البحث من تطبيقه للمنهج العلمي في العلوم الإنسانية.

1. عبد القاهر في علوم البلاغة العربية

ارتبطت نشأة علوم البلاغة العربية بقضية الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم وقطعت رحلة طولها أربعة قرون تقريبا منذ نشأت على نحو متواضع في بداية القرن الثالث الهجري، حتى استقرت في صورتها النهائية عند السكاكي ومدرسته في أوائل القرن السابع الهجري. ولم تكن البلاغة العربية في مراحلها الأولى سوى مجرد ملاحظات متناثرة على هامش العلوم التي سبقتها. ثم انتقلت إلى مرحلة أرقى في موكب قضية الإعجاز، حيث بدأت في التبلور والتحدد في صورة مؤلفات وكتب خاصة. وفي مرحلة النضج فإن ملامح علوم البلاغة أخذت تتشكل في صورتها النهائية من خلال مجموعة من العلماء والمتكلمين الكبار الذين تصدوا لدراسة الإعجاز اللغوي في القرآن، وبالتالي دراسة البلاغة العربية(أحمد جمال العمري، 1990: 7- 8).

وكان من أوائل الذين تصدوا لموضوع الإعجاز اللغوي في القرآن الجاحظ المعتزلي (ت255هـ) وذلك في مؤلفه "نظم القرآن"، وهو كتاب مفقود. وعموم جمهور المعتزلة على أن القرآن معجز في نظمه، فيما عدا النظام وهشام القوطي وعباد بن سليمان، وهم القائلين بالصرفة. ومن أهل الحديث كتب أبو سليمان الخطابي "بيان إعجاز القرآن" (ت388هـ)، والواسطي، محمد ابن يزيد (ت306هـ) "إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه"، ومن الأشاعرة القاضي أبو بكر الباقلاني (ت404هـ) "إعجاز القرآن"(سعد سليمان:46). وقد اتسمت البلاغة العربية في مرحلتها الأولى، كما عند أبي عبيدة في "مجاز القرآن"، والفراء في "معاني القرآن"، وابن قتيبة في "تأويل مشكل القرآن" بعدم التبويب العلمي واضطراب المصطلحات واختلاط القضايا البلاغية بالعلوم الأخرى وعدم تمييز علوم البلاغة الثلاث عن بعضها البعض("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 75).

وفي المرحلة التالية ظهرت جهود المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة، ويذكر أن بداية استقلال البلاغة العربية واستقرارها هو في كتاب "البديع" لابن المعتز (ت296هـ). وأنها

اجتازت حوالي قرنين من الزمان لتبلغ قمة نضجها وازدهارها على يد عبد القاهر الجرجاني في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 105).

وفي هذه المرحلة بدأت ملامح علوم البلاغة تتبلور وتتضح وأخذ الارتباط بين البلاغة وقضية الإعجاز شكلا جديدا تميز بالتكافؤ في الاهتمام بالجانبين من حيث تجاور الفصول والأبواب المخصصة للقضايا البلاغية مع الفصول المخصصة لقضايا الإعجاز. كما صار علم الكلام أكثر وضوحا وتأثيرا في علوم البلاغة العربية، إلى الحد الذي يمكن معه اعتبار هذه المؤلفات كتبا بلاغية بنفس القدر الذي يمكن اعتبارها به كتبا كلامية. وذلك كما في "النكت في إعجاز القرآن" للرماني (ت 384هـ)، و"إعجاز القرآن" للباقلاني (ت 403هـ) ("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 111).

ولم تكن فكرة النظم من ابتكار الشيخ عبد القاهر فقد قال بها كثير من العلماء من قبل، كما أوضحنا سابقا. فقد تحدث عنها بشر بن المعتمر (ت 210هـ)، والجاحظ (ت 255هـ) وابن قتيبة (ت 276هـ) والرماني والقاضي عبد الجبار (ت 415هـ) وأشار إليها علماء من غير المتكلمين مثل ابي سعيد السيرافي النحوي (ت 358 هـ) وأبي هلال العسكري (ت 395هـ). ولكن إذا كان الفضل يعزى إليهم لسبقهم للمفهوم العام للنظم، فالفضل يرجع إليه في وضع القواعد العامة لفن النظم ("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 234).

ويرى كثير من الباحثين في البلاغة العربية أن فضل عبد القاهر على "علم المعاني"، والذي طرح فيه نظريته في النظم، أضعاف فضله على "علم البيان". لأن معظم فنون البيان كانت مدروسة قبل عبد القاهر، بصورة أو بأخرى، أما علم المعاني فقد كانت معظم مباحثه مجهولة قبل عبد القاهر. وما عرف منها كان مبعثرا في ثنايا الكتب، فجاء عبد القاهر وأنشأ معظم مباحث المعاني. وحتى ما كان معروفا من هذه المباحث تناوله تناولا جديدا، وكأنما يبدعه لأول مرة("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 248-249).

ويظهر تأثير الشيخ عبد القاهر على البلاغة العربية في الأعمال التالية عليه. فقد طبق الزمخشري (ولد 467هـ) في حديثه عن النظم القرآني في "الكشاف" نظرية عبد القاهر الجرجاني تطبيقا دقيقا لإثبات أن إعجاز القرآن بنظمه ("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 163). كما نجد الفخر الرازي (ت606هـ)، وله مصنفات كثيرة في التفسير والفقه وأصول الفقه وعلم الكلام والطب والكيمياء، ويمتاز في تصنيفه بدقة التفكير وحدة المنطق والقدرة على الإحاطة بالمسائل إحاطة تامة من كل جوانبها. نجده

يؤلف كتابا بعنوان "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"، وهو في جملته عبارة عن تلخيص وتبويب وتنظيم لمادة كتابي عبد القاهر "دلائل الإعجاز"، و"أسرار البلاغة". وقد نوه الرازي بعمل عبد القاهر في كتابيه المذكورين وببراعته في استنباط أصول علم البلاغة وأن هذين العملين يحتاجان إلى إعادة ترتيب مادة الكتابين في أبواب وفصول لتضبط معها القواعد وتنحصر في الفروع والأقسام حصرا دقيقا(البلاغة العربية: 221).

كما يظهر تأثير الشيخ عبد القاهر في أعمال السكاكي (ت 626هـ) كما في "مفتاح العلوم" الذي لخص في القسم الثالث منه كل آراء عبد القاهر ونقل بعضها كما هي. وهو ما يسوغ القول بأن مدرسة السكاكي في حقيقة أمرها امتداد لمدرسة عبد القاهر، وإن طغت عليها الجوانب الفلسفية والتقريرية("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 288). ثم يقدم القزويني (ت686هـ) كتابيه "تلخيص المفتاح" و"الإيضاح" ويقول " وعمدت إلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله في كتابيه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة". ويتضح من ذلك أن القزويني يعتبر أحد أعلام مدرسة المشارقة – مدرسة عبد القاهر والسكاكي – بل ويعتبر العمود الثالث في هذه المدرسة، وما يميزه هو منهجه في الدرس الذي يقترب كثيرا من منهج عبد القاهر مع إفادته الواضحة من منهج السكاكي(البلاغة العربية: 318- 328).

وبعد وصول البلاغة العربية إلى ذروة اكتمالها على يد عبد القاهر لم يستطع البلاغيون اللاحقون أن يضيفوا إليها شيئا ذا بال. إذ لم تلبث أن انحدرت إلى هوة الجمود والتكلف. فما أن لخص السكاكي العلوم البلاغية في القسم الثالث من كتابه مفتاح العلوم حتى انحرف مسار التأليف البلاغي بسرعة كاسحة إلى التعقيد والتقنين المنطقي الصارم("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 324).

ويظهر من هذا الاستعراض الموجز لموقع عبد القاهر من البلاغة العربية أنه لم تقم دراسات عن الجانب المنهجي في معالجته لقضية الإعجاز اللغوي في القرآن والكشف عن أسباب تصنيفه لمؤلفين بنفس المعنى تقريبا هما "الرسالة الشافية في الإعجاز" و"دلائل الإعجاز". ولا أسباب فصل مؤلفه "دلائل الإعجاز" عن مؤلفه "أسرار البلاغة". ويظهر بوضوح أن السبب الأساسي في ذلك هو انحسار الإبداع الفكري ليس في علوم البلاغة فقط وإنما في الحضارة الإسلامية عموما. وهو الأمر الذي امتد حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي (الثالث عشر الهجري) حيث بدأت بواكير النهضة العربية الإسلامية الحديثة.

2. عبد القاهر في الفكر العربي المعاصر

تعددت الدراسات البلاغية والنقدية عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني في القرن العشرين. فيرى د. محمد عابد الجابري أن دور عبد القاهر الجرجاني تمثل في شرح فكرة القاضي عبد الجبار عن النظم وتحليلها وإغنائها بالأمثلة، وأن نظرية النظم، كما قررها عبد القاهر الجرجاني قد فكر فيها داخل الحقل المعرفي البياني ولم يكن للمنطق اليوناني أثر في هذه النظرية(نصر أبوزيد 1985: 40). كما يتناول د. نصر أبوزيد إسهامات الشيخ عبد القاهر في "إشكاليات القراءة وآليات التأويل" (نصر حامد أبو زيد، 1996) من حيث مفهوم العلامة (صـ75- 79) وفي ضوء الأسلوبية (صـ149- 183) ويبين أن "قضيته الأساسية في كتابيه المعروفين "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" هي التفرقة بين مستويات الكلام" (صـ154). ويقرر نصر أبوزيد "ويكاد عبد القاهر في إجابته عن مثل هذه الأسئلة أن يقترب – هونا ما – من الفكر الأسلوبي المعاصر، حين يرى أن الشعر – وكذلك القرآن – كلام ينتمي إلى اللغة، ولكنه كلام يتميز بخصائص ومعان تدخله في حدود الفن (صـ157)، وأيضا "ويمكن لنا القول بطريقة معاصرة أن عبد القاهر كان على وعي تام بالفارق بين "اللغة" و"الكلام" ذلك الفارق الذي أرسى دعائمه العالم السويسري فرديناند دي سوسير، وطوره تشومسكي في تفرقته بين "الكفاءة" و"الأداء"(صـ159). ويقدم د. عبد القادر حسين في تقدمته لكتاب "الرسالة الشافية في الإعجاز"("الرسالة الشافية في الإعجاز"، شرح وتفسير د. عبد القادر حسين) الشيخ عبد القاهر بصفته "عالما في النحو والبلاغة.. وإماما من كبار أئمة البيان" (صـ3).

ويذكر د. سعد سليمان "ومذهب عبد القاهر هو أصح وأحدث ما وصل إليه علم اللغة لأيامنا هذه هو مذهب العالم السويسرى فرديناند دي سوسير.. فلقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من العلامات، وأن الألفاظ لم توضع لتعيين الأشياء المتعينة بذواتها، وإنما وضعت لتستعمل في الإخبار عن تلك الأشياء بصفة أو حدث أو علاقة. فالمهم ليس الألفاظ بل مجموعة الروابط التي نقيمها بين الأشياء بفضل الأدوات اللغوية. وتلك الروابط هي المعاني المختلفة التي نعبر عنها ومن ثم كانت أهميتها وما لها من صدارة على الألفاظ.

وعندما نتدبر هذه الآراء نستطيع أن نفهم كيف أن مقياس النقد عند عبد القاهر هو نظم الكلام، لأن هذا النظم هو الذي يقيم الروابط بين الأشياء. فالإعجاز لا يقع في اللفظ من حيث هو لفظ وإنما من حيث العلاقات بين الألفاظ. وقد قضى بنظريته هذه على ثنائية اللفظ والمعنى، تلك النظرية التي كانت سائدة في بيئته البلاغية والنقدية، والتي كانت تفصل بين اللفظ وبين مفهومه ومحتواه"(البلاغة العربية: 160- 162).

ويذكر د. أحمد العمري "أن عبد القاهر ينطلق في بحثه البلاغي من مقولة بارعة يمكن أن نعتبرها مقولة معاصرة، وهي أن النص الأدبي تشكيل لغوي، أو بناء لغوي في الدرجة الأولى، وأن علينا أن ننشد أسرار جماله الفني، في تحليل بنائه اللغوي، الذي يرجع إليه وحده كل ما في النص الأدبي من جمال وروعة، أو فساد واختلاف"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 242).

وكذلك "أن عبد القاهر قد بذل أقصى جهده لتستقر فكرته في العقول، وبمرور الزمن خمد الذوق الأدبي، أو كاد، وأسدل الستار على هذه النظرية العظيمة، نظرية النظم، وظل الحال على ذلك إلى أن بزغ فجر النهضة الأدبية الحديثة، فدبت الحياة من جديد في هذه النظرية، وأقبل النقاد (مثل الدكتور محمد مندور)، ومدرسة الديوان (العقاد والمازني)، واتخذوها أساسا يرجعون إليه في تناولهم للأعمال الأدبية بالنقد والتحليل"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 247).

ويورد د. عبد العزيز حمودة العديد من الآراء حول أعمال عبد القاهر الجرجاني(عبد العزيز حمودة، 2001: الجزء الثاني تحت عنوان "النظرية اللغوية العربية" في الصفحات 213 حتى 413) يوجز فيها آراء كل من محمد زكي العشماوي ومحمد مندور وأحمد مطلوب ومحمد خلف الله أحمد وكمال أبوديب بالإضافة إلى آرائه نفسها. وكلها تعبر عن تقدير لأعمال الشيخ عبد القاهر من زاوية اللغة والنقد الأدبي فقط. فيرى محمد زكي العشماوي أن وجهة نظر عبد القاهر حول أهمية اللغة تلتقي مع وجهة نظر ناقد حديث مثل إليوت، ويقارن محمد زكي العشماوي بين نصوص لعبد القاهر وبين نصوص تقترب منها لناقد غربي كبير معاصر، هو ريتشاردز فيما يخص مفهوم العلاقة بين الألفاظ"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 217، 256). ويرى محمد مندور "أن عبد القاهر يستند إلى نظرية في اللغة تماشي ما وصل إليه علم اللسان الحديث من آراء"، وكذلك "أن مذهب عبد القاهر هو أصح وأحدث ما وصل إليه علم اللغة في أوروبا لأيامنا هذه، وهو مذهب العالم السويسري الثبت فرديناند دي سوسير"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 220- 221). ويتحدث محمد خلف الله أحمد قائلا "وما يميز أسلوب المؤلف [أي عبد القاهر] منهجه الواضح من جهة والتحليل العلمي الدقيق من جهة أخرى حتى تكاد بحوثه تقترب في دقتها من أسلوب العصر الحاضر في بحوثه العلمية"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 236). ويؤكد الولي محمد "فإن الطرفين: الجرجاني والمعاصرين يتفقان على أهم الفرضيات العامة المتعلقة بالتشكيل الشعري"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 296) ويرى عبد العزيز حمودة "أن النظم الذي ارتبط باسم عبد القاهر يجمع كل مفردات النسق الحداثي". ويقرر "إن

المفردات المستخدمة عند عبد القاهر الجرجاني تكاد تتطابق تطابقا كاملا مع ما قاله فرديناند دي سوسير بعد ذلك بما يقرب من عشرة قرون، وأقام الدنيا منذ بداية القرن العشرين ولم يقعدها حتى اليوم"، ويتساءل: "هل يختلف ما يتحدث عنه عبد القاهر هنا، منذ ما يقرب من ألف سنة، عن المفاهيم والمصطلحات البراقة التي لهث البعض وراءها لما يقرب من ربع قرن حتى الآن"، وأيضا "إن عبد القاهر الجرجاني هنا يضع مجموعة من المبادئ اللغوية والنقدية التي تنقله من القرن الخامس الهجري إلى قلب القرن العشرين الميلادي الذي شهد نهضة علوم اللغة"، وأيضا "لكن هذه المقتطفات تكمل دائرة الاتصال في المفهوم الحديث، وهذا منطق لا يختلف في كثير أو قليل عن مفهوم الدائرة المغلقة التي يقدمها دي سوسير بعد ذلك بما يقرب من عشرة قرون"، وكذلك "إن الريادة الحقيقية لعبد القاهر تتمثل في تقديمه المبكر لمصطلح مألوف في الدراسات اللغوية في القرن العشرين وهو معنى المعنى"، ويقول في النظرية الأدبية "إن هذا لا يبطل النتيجة النهائية أو ينفيها، وهي أن تعامل عبد القاهر نفسه مع الأدبيات لا يختلف عن تعامل دريدا مع الأبيات الشعرية نفسها لو أتيح له التعامل معها"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 226- 413).

مما سبق يتبين أنه تكاد تجمع آراء المفكرين واللغويين العرب المعاصرين على أن إسهام الشيخ عبد القاهر يكمن في مجال علم اللغة والبلاغة والنقد الأدبي فقط. ولم يشذ عن هذا الموقف، فيما نعرف، سوى طه حسين الذي رأى أن الشيخ عبد القاهر كان "فيلسوفا يجيد شرح أرسطو والتعليق عليه"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 216). ود. محمد خلف الله أحمد الذي رأي أن الشيخ عبد القاهر "قد تأثر في بعض نواحي تفكيره البلاغي والنقدي بالثقافة الإغريقية، ولا سيما بحوث أرسطو"("المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني": 234).

ويظهر من هذه الآراء العديدة أن الكتابات المعاصرة عن عبد القاهر تخلو من تحليل لمنهجه في معالجة قضية "الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم"، ومن إدراك العلاقة بين مؤلفيه "الرسالة الشافية في الإعجاز" و"دلائل الإعجاز" وموضوعهما واحد وهو "الإعجاز اللغوي في القرآن"، وكذلك من العلاقة بين كتابه الثالث "أسرار البلاغة" وبين قضيته الأساسية وهي "الإعجاز اللغوي في القرآن". من حيث كونه يمثل عنصرا في البنية الثلاثية التي تؤلف في مجموعها منهج الشيخ عبد القاهر في معالجة قضية الإعجاز اللغوي. وذلك على الرغم من أن الإجابة على الأسئلة المنهجية المتعلقة بظروف نشأة نصوص التراث وعلاقتها بمحيطها الثقافي هي أمر اساسي إذا أردنا أن ندرك قيمة تراثنا الفكري على العموم، وقيمة أعمال الشيخ عبد القاهر على الخصوص.

وخلو هذه الآراء من تفسير لكيفية ظهور نظرية النظم عند الشيخ ولأسباب تكوينه للبنية الثلاثية لقضية الإعجاز اللغوي في القرآن يعطي للتفسير الذي نطرحه في هذا البحث مشروعية خاصة. إذ رغم أنه من المسلم به أن كل فرضية تفسيرية لا بد من أن تتعرض للنقد قبل قبولها في المجال العلمي الذي تنتمي إليه، وهو ما ينطبق على عملنا هذا. رغم ذلك إلا أن تصورنا هذه هو التصور الوحيد المطروح كرد على هذه الاسئلة الأساسية المتعلقة بالظهور المفاجئ لنظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر وسيطرتها على الفكر اللغوي والبلاغي العربي منذ ظهورها إلى ايامنا هذه.

الخلاصة:

طرحنا في هذا البحث تصورا مفاده أن نظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني هي نظرية علمية بالمعنى الحديث وأنها نظرية إنسانية بالمعنى العام وليست نظرية مرتبطة باللغة العربية فقط. وبناء على ذلك طرحنا التساؤل عن اعتبار هذه النظرية أول ظهور لعلم من العلوم الإنسانية في تاريخ العلم، وبما يسبق نظرية العمران عند ابن خلدون بحوالي خمسمائة عام ونظرية علم الاجتماع عند أوجست كونت بحوالي ثمانمائة عام.

ولإثبات ذلك كان من اللازم التصدي لتحديات ثلاث، الأول هو بيان كيف يمكن أن تنشأ نظرية إنسانية عامة في ظل قضية دينية، هي "الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم". وهي القضية التي طرح في إطارها الشيخ عبد القاهر نظريته في النظم ويحمل الكتاب الذي يتضمنها عنوان هذه القضية، وهو كتاب "دلائل الإعجاز".

والثاني هو الإثبات الموضوعي من نصوص الشيخ عبد القاهر ذاتها، أنه استخدم منهج الاستقراء للتوصل إليها وأنه قد طرح نظريته باعتبار اللغة بالمعنى العام وليس باعتبار اللغة العربية فقط. والثالث هو بيان كيف أنه لم ينظر إلى هذه النظرية، حتى الآن، على أنها نظرية إنسانية عامة رغم مرور عشرة قرون على ظهورها.

وقد عالجنا في هذا البحث كل تحد من هذه التحديات في قسم مستقل. واعتمدنا في معالجة السؤالين الأولين على نصوص الشيخ عبد القاهر ذاتها، وفي معالجة السؤال الثالث على نصوص الفكر العربي المعاصر الذي يظهر منها تقدير هذا الفكر لأعمال الشيخ ونظرته إليها على أنها أعمال معاصرة. وأثبتنا أيضا غياب البحث في الجانب المنهجي لأعمال الشيخ وللعلاقة البنيوية لكتبه الثلاث المرتبطة ببعضها، وهي الرسالة الشافية ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة.

ومن مجمل البحث يظهر بوضوح أن الفهم الصحيح لأعمال الشيخ عبد القاهر لم يتحقق بعد في الفكر العربي المعاصر. وذلك للسبب الموضوعي الموضح أعلاه وهو غياب البحث في الجانب المنهجي لفكر الشيخ. وبالتالي عدم فهم التكوين البنيوي لفكره

الذي مكنه من طرح نظرية النظم في سياق معالجة قضية دينية هي الإعجاز اللغوي في القرآن.

ونتيجة لذلك تكتسب محاولتنا هذه قيمة أساسية، إذ تمثل المحاولة الأولى للكشف عن بنية فكر الشيخ عبد القاهر. ونتيجة لذلك أيضا يعد تفسيرنا لكيفية طرح هذه النظرية هو أول تفسير منهجي لأسباب ظهور هذه النظرية.

وعلى هذا الأساس يعد تصورنا المطروح في هذا البحث تصورا مرتكزا على نظرة جديدة لفكر الشيخ وليس مجرد محاولة لإثبات تفوق الفكر العربي وسبقه للفكر الغربي. فإذا اضفنا إلى ذلك الاعتماد على التحليل المنهجي لنصوص أعمال الشيخ الثلاثة التي تكون في مجموعها بنيته الفكرية، يمكن القول بأن القضية التي نطرحها تعتمد على أسس قوية وعلى دعائم منهجية تبرر طرحها، وإن كانت مثلها مثل أي نظرية يجب أن تتعرض للنقد بشكل كبير قبل أن يصبح من الملائم القول باعتبارها حقيقة من حقائق تاريخ العلم الإنساني.

المراجع والمصادر:

- سعد سليمان حمودة(2002)، "البلاغة العربية"، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية،
- الشيخ عبد القاهر الجرجاني، (2000) دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أسرار البلاغة
- غالي، وائل، (2005)، "تاريخ العلوم العربية وتحديث تاريخ العلوم- بحث في إسهام رشدي راشد"، الهيئة المصرية العامة للكتاب
- أحمد جمال العمري، (1990)، "المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني –نشأتها وتطورها حتى القرن السابع الهجري"، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- سعد سليمان، البلاغة العربية
- "المباحث البلاغية في ضوء الإعجاز القرآني"
- البلاغة العربية
- نصر أبوزيد (1985)، "اللفظ والمعنى في البيان العربي" مجلة فصول، العدد (1)، 1985
- نصر حامد أبو زيد، (1996)، "إشكاليات القراءة وآليات التأويل"، المركز الثقافي العربي.
- عبد العزيز حمودة، 2001، "المرايا المقعرة"، عالم المعرفة، الكويت،